مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخل العدد

- معالجة الصحف المصرية والنيجيرية لأزمة رشاوى ديلمربنز العالمية
  د: نجوى عبد السلام فهمى
- دوافع استخدام الجمهور للتطبيقات التكنولوجية للموبايل وعلاقتها بأنماط التواصل الاجتماعى . د: محمد رضا أحمد سليمان
- استخدام الشباب الجامعى لكل من الصحف الورقية اليومية ومواقعها على الإنترنت والإشباعات التى تحققها .
  د: عبد الرحيم أحمد سليمان درويش
- أثر الحصار الإسرائيلى على وسائل الإعلام فى قطاع غزة.
  د: أحمد حماد
- الأساليب والوسائل المستخدمة فى الحملات الانتخابية لمرشحى انتخابات البلدية السعودية . د: سعد بن سعود آل سعود
- مصادر العنف التى تعكسها إعلانات التليفزيون وتأثيرها فى الأطفال
  د: حسن نيازى الصيفى د: محمد أحمد هاشم الشريف
- صورة الأحزاب السياسية المصرية فى الصحافة الإلكترونية. د: انتصار محمد السيد
- ظاهرة الهجرة السرية فى الأعمال السينيمائية د: محمد شطاح
- الأطر الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان فى المواقع الصحفية العربية
  د: حنان كامل مرعى

العدد
الخامس والثلاثون
يناير ٢٠١١م
(المجلد الأول)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٦٥٥٥

العدد الخامس والثلاثون
يناير ٢٠١١ م
(المجلد الأول)

مجلة

البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

أ.د : عبد الله الحسينى هلال

مدير التحرير

أ.د : عبد الصبور فاضل

الإشراف الفنى

أ.د : سامى الكومى

سكرتير التحرير

د : عبد الراضى حمدى البلبوشى

المراسلات: توجه المراسلات باسم الدكتور سكرتير التحرير على العنوان التالى :
القاهرة ـ جامعة الأزهر ـ كلية الإعلام بالدراسة ت : ٢٥١٠١٤٦٦

السعر (النسخة الواحدة)
داخل جمهورية مصر العربية ٥٠ جنيها مصريا
خارج جمهورية مصر العربية ٤٠ دولارا أمريكيا

هيئة المحكمين

أ.د : فاروق أبو زيد
أ.د : على عجوة
أ.د : ماجى الحلوانى
أ.د : منى الحديدى
أ.د : عدلى رضا
أ.د : سامى الشريف
أ.د : حسن عماد مكاوى
أ.د : أشرف صالح
أ.د : نجوى كامل
أ.د : شعبان شمس
أ.د : جمال النجار
أ.د : سليمان صالح
أ.د : عبد الصبور فاضل
أ.د : فوزى عبد الغنى
أ.د : محمود إسماعيل

جميع الآراء الواردة فى المجلة تعبر عن رأى أصحابها ولا تعبر عن رأى المجلة

العدد الخامس والثلاثون - يناير ٢٠١١ م (المجلد الأول)

الفهـــــــرس

م	المحتويات	رقم الصفحة
أ	داخل العـدد	١
ب	هيئـة التحـرير	٣
جـ	هيئـة المحكميـن	٤
د	الإفتتـاحيـــة	٥-٨
١	معـالجـة الـصحف المـصرية والنيجيريـة لأزمـة رشـاوى ديلمربنز العالمية	٩- ٣٠
٢	دوافـع اسـتخدام الجمهـور للتطبيقـات التكنولوجيـة للموبايل وعلاقتها بأنماط التواصل الاجتماعى	٣١ - ٧٦
٣	استخدام الشباب الجامعى لكـل من الصحف الورقية اليومية ومواقعها على الإنترنت والإشباعات التى تحققها .	٧٧ - ١٢٨
٤	أثـر الحصار الإسرائيـلى على وسـائـل الإعـلام فى قطـاع غـزة.	١٢٩ - ١٩٣
٥	الأسـاليب والوسائل المستخـدمة فى الحملات الانتخابية لمرشحى انتخابات البلدية السعودية .	١٩٤ - ٢٣٠
٦	مصادر العنـف التى تعكسها إعلانـات التليفزيـون وتأثيرها فى الأطفال	٢٣١ - ٢٩٨
٧	صورة الأحـزاب السيـاسية المـصـرية فى الـصحـافة الإلكـترونية.	٢٩٩ - ٣٤٨
٨	ظاهرة الهجرة السرية فى الأعمال السينيمائية	٣٤٩ - ٣٨٤
٩	الأطـر الإعـلامية لقـضايا حقـوق الإنـسان فـى المواقـع الصحفية العربية	٣٨٥ - ٤٥٥

معالجة الصحف المصرية و النيجيرية لأزمة رشاوى ديلمر بنز العالمية. دراسة مقارنة.[1]

د. نجوى عبد السلام فهمي

كلية الاتصال - جامعة الشارقة

[1] تم تقديم هذه الدراسة في مؤتمر "الإعلام و الأزمات الرهانات و التحديات" الذي عقد بجامعة الشارقة في الفترة من ١٤ إلي ١٥ ديسمبر ٢٠١٠

مقدمة:

تقوم وسائل الإعلام في مختلف دول العالم بدور حيوي وهام في الكشف عن الفساد في مختلف المجتمعات، ورغم أن هذا الدور يتوقف علي مدى تمتع وسائل الإعلام بحريتها وأيضا مستوى الديمقراطية في هذه الدول، فأن التقارير الدولية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية تشير إلي أن الفساد ينتشر في العديد من الدول الإفريقية ومنها مصر ونيجيريا التي تعد من الدول التي تتصدر تقارير منظمة الشفافية الدولية، فقد جاءت مصر في المركز ٩٨ عالميا في مؤشرات مدركات الفساد لعام ٢٠١٠[i]، بينما كان ترتيب نيجيريا في المركز ١٣٤ في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٠ الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية.

تمثل قضايا الفساد أحد المشكلات الرئيسة التي تواجه المجتمعات الحديثة ، لذا تحظي عمليات الكشف عن الفساد دائما باهتمام وتغطية إعلامية كبيرة وأيضا تعد من المواد الصحفية التي تحظى باهتمام من الجماهير، و تفتح الباب لمناقشات و حوارات مجتمعية حول مسئولية النظام الإداري في الدولة عنها و الحاجة إلي تشريعات و ضوابط رقابية تساعد في الكشف عن الفساد و الحد منه ، مما أوجد اهتمام علي المستوى الدولي و المحلي بمكافحة الفساد و الكشف عن المتورطين فيه ، و قد بدأ الاهتمام الدولي بمكافحة الرشوة عقب تبني منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في عام ١٩٩٧ للدعوة إلي محاربة الرشوة و ضرورة مواجهتها و تعقبها في مجالات التجارة الدولية.[ii]

تعتبر دراسة معالجة وسائل الإعلام لقضايا الفساد في المجتمعات المختلفة من الموضوعات الجديرة بالدراسة لما تعكسه من مدى تمتع الإعلام بحرية و قدرته علي القيام بدورة كمراقب للبيئة. وقد كان قيام الصحافة الأمريكية بالكشف عن فضيحة وترجيت من العوامل التي أبرزت أهمية دور الصحافة في الكشف عن مظاهر الفساد المختلفة.

فوسائل الإعلام تلعب دورا هاما أثناء الأزمات حيث توجد علاقة وثيقة بين الحرية التي تتمتع بها وسائل الاتصال و قدرتها علي تقديم المعلومات وقت الأزمات و تشتد هذه العلاقة في ظل ظروف عدم الاستقرار و مع توافر الصراع حول موقف أو قضية.[iii] كما يعكس الموقف من أزمات الفساد مدى قوة الصحافة في المجتمعات الحديثة حيث إنها في هذه الحالة يكون لها الدور الأساسي في توجيه الأحداث و الإطاحة برموز ذات نفوذ كبير في المجتمع،[iv] و تشير الدراسات القليلة التي يمكن رصدها في مجال معالجة الصحافة المصرية لقضيا الفساد إلي انخفاض اهتمام الصحف المصرية بقضايا الفساد بما لا يعكس الواقع

الفعلي لحجم هذه القضايا في المجتمع، و كانت قضايا الاستيلاء علي المال العام من ابرز قضايا الفساد التي ركزت عليها الصحف المصرية.[٧]

و يمكن في هذا الإطار تحديد مشكلة البحث في التعرف علي دور الصحافة المصرية و النيجيرية في الكشف عن قضايا الفساد في المجتمع و ذلك بالتطبيق علي إحدى قضايا الفساد التي تم الإعلان عنها في ٢٠١٠ وهي قضية رشاوى ديملر بنز. وذلك من خلال قراءة تحليلية لتناول الصحافة في كلا الدولتين لهذه القضية التي تعتبر نموذج لقضايا الفساد التي تتناولها الصحافة بين الحين و الأخر.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلي التعرف علي المعالجة الصحفية التي قدمتها عينة من الصحف المصرية والنيجيرية لأحدى أزمات الفساد التي جرت وقائعها خلال عام ٢٠١٠ وهي فضيحة الكشف عن حصول مسئولين في الإدارتين المصرية و النيجيرية علي رشاوى من شركة ديملر بنز للسيارات ، ويندرج تحت هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل في:

- رصد القضايا الفرعية التي طرحت عند تغطية هذه الأزمة في الصحافة المصرية والنيجيرية.
- رصد إستراتيجية تعامل الحكومتين المصرية والنيجيرية مع التناول الإعلامي لهذه الأزمة.
- التعرف علي المصادر التي اعتمدت عليها التغطية الصحفية لهذه الأزمة في الصحف المصرية والنيجيرية.
- دراسة مدى أتباع التغطية الصحفية لأخبار هذه الأزمة لنموذج الأمواج العاتية الذي أقترحه Vasterman عند تغطية أخبار الأزمات في وسائل الإعلام.

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلي فئة البحوث الوصفية الكيفية التي تسعى من خلال الوصف و التحليل الكيفي إلي الخروج بمؤشرات توضح كيفية تعامل عينة من الصحف المصرية والنيجيرية مع أزمات الفساد التي يتم الكشف عنها بين الحين والأخر في دول العالم الثالث.

عينة الدراسة:

استمدت الدراسة المواد الصحفية التي تم تحليلها من عينة من الصحف المصرية و النيجيرية التي اهتمت بمعالجة قضية الاتهامات التي وجهت إلي مسئولين في كلا الدولتين بتلقي رشاوى من شركة ديملر بنز

للسيارات وقد وقع اختيار الباحثة علي صحف الوفد و المصري اليوم والدستور والشروق لمتابعة التغطية الصحفية لهذه القضية في الصحافة المصرية، أما بالنسبة للتغطية الصحفية في الصحف النيجيرية فقد تم اختيار صحف Punch, Nigerian Compass, Next؛ وهي من الصحف النيجيرية التي اهتمت بمعالجة القضية. وقد امتدت الفترة الزمنية التي شملها التحليل خلال الفترة من أول مارس ٢٠١٠ وحتي نهاية سبتمبر ٢٠١٠.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما مضمون المعالجة الصحفية لقضية ديلمر بنز في الصحف المصرية والنيجيرية عينة البحث؟
٢. ما الأشكال الصحفية التي استخدمت في المعالجة الصحفية لقضية ديلمر بنز في الصحف المصرية والنيجيرية عينة البحث؟
٣. ما الموقع الذي نشرت فيه التغطية الصحفية لقضية ديلمر بنز في الصحف المصرية عينة البحث؟
٤. ما المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها التغطية الصحفية لقضية ديلمر بنز في الصحف المصرية والنيجيرية عينة البحث؟
٥. ما الإستراتيجية الإعلامية التي تعاملت بها الحكومتين المصرية و النيجيرية مع أزمة الكشف عن قضية رشاوى ديلمر بنز؟
٦. ما مدى إتباع أساليب الصحافة الاستقصائية في التغطية الصحفية لقضية ديلمر بنز في الصحف المصرية والنيجيرية عينة البحث؟

الإطار النظرى للدراسة:

تقترح هذه الدراسة نموذج الأمواج العاتية للتغطية الإخبارية كنموذج يوضح كيفية تعامل وسائل الأعلام مع المشكلات و الأزمات التي تظهر فجأة علي الساحة في المجتمعات المختلفة، ومنها مشكلات الكشف عن قضايا الفساد التي كثيرا ما تظهر في المجتمعات الحديثة.

يقترح Vasterman نموذج الأمواج العاتية لتفسير تطور التغطية الإخبارية التي تقدمها وسائل الإعلام للمشكلات و الأحداث الهامة التي تطفو فجأة علي السطح، فبين الحين والآخر تظهر قضية أو حدث يسيطر علي المعالجات الإخبارية التي تقدمها وسائل الإعلام. هذا الحدث المسيطر يحتل الصفحات الأولي من الصحف و يشغل اهتمام الناس لفترة من الوقت مما يعطي انطباع بأننا أمام أزمة حقيقية ثم تهدأ هذه

المعالجات الصحفية بعد فترة ليشبهها الباحثين بموجات التسونامي الإخبارية عند تغطية القضية أو الحدث [vi].

فتطبيق نموذج التسونامي الإعلامي أو موجات التغطية الصحفية العاتية في الصحافة الكندية يشير إلي أن وسائل الإعلام المختلفة عند تقديم تغطية للموضوعات المتعلقة بالأزمات تعتمد علي هذا النموذج و ذلك من خلال:

- أن تكثيف التغطية الإعلامية يحول موضوع الأزمة من موضوع صحفي عادى إلي موضوع شديد الأهمية.
- يتم تطوير الطرح الإعلامي لموضوع الأزمة من خلال وسائل الإعلام حيث يتم توليد موجات من التغطية الإعلامية المتعلقة بموضوع الأزمة.

هذه الموجات من التغطية الإعلامية لموضوع الأزمة تعطي انطباعا زائفا بتزايد أهمية موضوع الأزمة في المجتمع كما يوحي في أحيان كثير بقرب اتخاذ قرارات رسمية فيما يتعلق بموضوع الأزمة، ولكن غالبا ما يفاجئ الإعلاميون الذين يقدمون هذا الطرح إنهم يقفون علي رمال ناعمة، وإن الوصول إلي نتائج جادة ترتبط بموضوع الأزمة مازال بعيد المنال.

تقود الوسائل الإعلامية التي تتبني طرح موضوع الأزمة تطورات الحدث والتغطية الصحفية وفي الكثير من الأحيان تقود هذه الموجات الإخبارية إلي سلسلة من الأحداث أو القرارات التي لم تكن لتتخذ في غياب الاهتمام الإعلامي. [vii]

الإعلام و أزمات الفساد

تختلف إدارة أزمات الفساد في المجتمعات المختلفة وفقا لطبيعة الأزمة و مستوى الديمقراطية وحرية الإعلام في كل منها، وقد جاء اعتراف مسئولي شركة ديملر بنز المنتجة لسيارات المرسيدس بتقديم رشاوى لمسئولين في ٢٢ دولة من دول العالم الثالث مقابل توقيع صفقات بلغت قيمتها مئات الملايين من الدولارات ، والذي جاء في إطار محاكمة عدد من مسئولي الشركة أمام إحدى المحاكم الأمريكية بمثابة الشرارة الأولي التي فرضت علي هذه الدول المختلفة التعامل مع فضيحة اتهام مسئوليها بتلقي رشاوى وهو التعامل الذي أختلف من دولة إلي أخرى وهي بذلك تشكل أزمة ذات بعد دولي ومحلي في الوقت ذاته.

تقوم وسائل الإعلام بدور رئيسي في الكشف عن المعلومات المتعلقة بممارسات الفساد و تفضحها أمام الجماهير، فقد أشارت الدراسات التي أجريت في كل من مصر[viii] ونيجيريا[ix] إلي قيام الصحافة بفضح

العديد من وقائع الفساد فيهما، وفي كثير من الحالات يقع علي عاتق الصحافة في المجتمعات المختلفة مسئولية القيام بهذا الدور وهو ما يتطلب منها استخدام أساليب الصحافة الاستقصائية لإدارة تحقيق في الملابسات التي تؤكد وجود حالات الفساد. لذا فأن مقدار حرية الصحافة المتاح في المجتمعات المختلفة هو الذي يحدد مدى الدور الذي تقوم به الصحافة في الكشف عن الفساد.

وقد اهتمت وسائل الإعلام المصرية خاصة الصحف الحزبية و المستقلة منها بمتابعة أخبار هذه الفضيحة و تابعت أخبار المحاكمة التي دارت في الولايات المتحدة الأمريكية ولفتت انتباه الرأي العام المصري لهذه الفضيحة، و طالبت الحكومة المصرية بالتعامل بشفافية والكشف عن المسئولين المتورطين في هذه الفضيحة واتخاذ موقف واضح منها.

و يأتي اهتمام الصحافة بالكشف عن مثل هذه الموضوعات المتعلقة بظواهر الفساد المالي والإداري انطلاقا من دور الصحافة كمدافع عن مصالح المجتمع وهو أحد المفاهيم المرتبطة بالصحافة العامة و قد ظهر اهتمام الدراسات الإعلامية العربية و الأجنبية بتقييم مدى فاعلية الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال في التعامل مع الأزمات التي يمر بها المجتمع. ففي أوقات الأزمات يسعى الأفراد لوسائل الإعلام لمعرفة ماذا حدث وماذا يحدث وما المتوقع حدوثه في المرحلة القادمة من الأزمة، وذلك بهدف تحديد الدور المطلوب منهم لمواجهة الأزمة والأدوار المطلوبة من غيرهم من أفراد المجتمع لتجاوز الأزمة.[x]

فكل أعمالنا أثناء الأزمات ما هي إلا ردود أفعال، لذا أن لم يكن لدينا خطة لإدارة الأزمة وإنهائها علي النحو المناسب، فأن الأزمة ستنهي نفسها بالطريقة التي تريدها الجهات المسببة للأزمة.[xi]

ورغم أن مفهوم الأزمة أصبح من المفاهيم واسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة وأصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءا من الأزمات الفردية وانتهاء بالأزمات الدولية، فأن هذا المفهوم تم تحديده بأنه " توقف الأحداث المنظمة و المتوقعة و اضطراب العادات و العرف مما يستلزم التغيير السريع للإعادة التوازن من قبل الفرد و المجتمع " و يلاحظ أن هذا المفهوم يتداخل في أحيان كثيرة مع مفاهيم أخرى مثل المشكلة و الصراع و الكارثة. [xii] وقد حاول الباحثون تصنيف الأزمات من خلال تصنيفان رئيسيان الأول يقسمها من حيث هي أزمات مفاجئة و هي التي تحدث بشكل مفاجئ و غير متوقع، وأزمات ذات المقدمات المحسوسة وهي تلك الأزمات التي يمكن استشعارها مسبقا، و أزمات مزمنة و هي تلك التي تستمر لعدة شهور أو سنوات . أما التصنيف الثاني فيقسمها من حيث هي أزمات طبيعية و هي الأزمات التي لا يكون للإنسان سبب في ظهورها و تطورها مثل الكوارث الطبيعية، أو أزمات غير طبيعية ويكون الإنسان سببا في إثارة الأزمة و تطورها. [xiii]

و تشير الكتابات في هذا المجال إلي أن إدارة وسائل الإعلام للمناقشات حول موضوعات الأزمات المختلفة غالبا ما تكون ذات طبيعة علاجية و رد فعلية، [xiv] فيحاول المجتمع الوصول إلي تصور فكري لكيفية مواجهة أو تجاوز الأزمة، هذا التصور الفكري يظهر في شكل قيم أو مطالب أو سلوكيات يتبناها أفراد المجتمع فتعمل علي تقويته وتزيد من تماسكه في مواجهة الأزمة و هو ما يعرف بإدارة الأزمة. [xv]
والإعلام يقوم بدور رئيسي في الكشف عن الأزمات و إدارة الحوار حولها لذا ظهرت أهمية دراسة الاستراتيجيات الإعلامية التي يمكن أن يتم استخدمها في حالات الأزمة، والتي تم تحديدها في مجموعة من الاستراتيجيات الأساسية هي إستراتيجية الهجوم Attack و تعتمد علي مهاجمة من يتهم المؤسسة بوجود أزمة وقد يصل هذا الهجوم إلي التهديد أو الملاحقة القضائية. إستراتيجية الإنكار Denial و ذلك حينما يتم إنكار الاتهامات الموجهة إلي الطرف المسبب في الأزمة، إستراتيجية التحويل Diversion و ذلك حينما تعمل أطراف الأزمة علي تحويل الانتباه عن الاتهامات التي يتعرضون لها، و إستراتيجية تقديم الأعذار Excuse وذلك حينما يسعى أطراف الأزمة إلي إيجاد أعذار لسبب تورطهم في الأزمة ، إستراتيجية تقديم تبريرات Justification حين تسعى الأطراف المشاركة في الأزمة إلي تبرير المواقف التي اتخذتها، وإستراتيجية امتصاص الأزمة Concession وذلك حينما تحاول الأطراف المسئولة عن الأزمة امتصاص الموقف وذلك من خلال الإقرار بمسئوليتها عن الأزمة و طرح تصورها لعلاج هذه الأزمة.[xvi] وقد أضاف إليها Ihlen في دراسته إستراتيجية التملق Ingratiate وذلك حينما تحاول الجهة المتسببة في الأزمة استمالة بعض الفئات لكسب تأييدهم لها، و إستراتيجية التصحيح Correction حيث يتم تبني سياسة إصلاحية لتلافي الخسائر الناتجة عن الأزمة، و إستراتيجية الاعتذار Apologize و ذلك بتقديم اعتذار كامل للجمهور أو المجتمع عن ما تسببت فيه المؤسسة من أضرار .[xvii] و نقترح في هذه الورقة البحثية اضافة إستراتيجية التجاهل عند طرح موضوع الأزمة بحيث لا تقوم أي جهة بالرد و التعامل مع الإعلام عند طرح موضوع الأزمة.

و قد اهتمت الدراسات التي أجريت في هذا المجال بتحليل مدى فاعلية استخدام وسائل الاتصال عند التعامل مع الأزمة، فهناك ارتباط وثيق بين فاعلية استخدام الإعلام في موقف الأزمة و حماية صورة الجهة المتسببة فيها أثناء الأزمة ، فالأزمة تشكل تهديد قوي لصورة الجهة المسئولة ، كما أن خصائص موقف الأزمة يؤثر في الاختيارات الإعلامية التي تتخذ أثناء إدارة الأزمة. [xviii]

ونشير في هذا السياق إلي اهتمام الباحثين في مجال الدراسات الإعلامية بدراسة الاستراتيجيات الإعلامية التي يتم اللجوء إليها في مختلف الأزمات. فنجد دراسة Ihlen التي ركزت علي دراسة إستراتيجية

الاعتراف بوجود خطأ التي تبنتها شركة مرسيدس للسيارات عقب تعرض أحدى سياراتها للانقلاب أثناء تجربتها أمام مجموعة من الصحفيين، مما أدى إلي هجوم الصحافة علي الشركة و اتهامها بتصنيع سيارة غير آمنة في الاستخدام، و أشارت الدراسة إلي وجود أربع سياسات للاعتذار تبدأ بإنكار مسئولية المؤسسة عن الخطأ، ثم ربط الحديث عن موضوع الأزمة مع الحديث عن أحد الموضوعات المحببة للجمهور ، ثم العمل علي تشتيت انتباه الجمهور عن طريق فصل بعض عناصر الأزمة عن سياقها العام لتجزئة المشكلة، و أخيرا إضافة بعض العناصر المقبولة من قبل الجمهور عند الحديث عن الأزمة بحيث يعيد تقييم رؤيته للموقف بما يحقق صالح المؤسسة. [xix]

و يعد قلة الدراسات و البحوث العربية التي تتناول دور الإعلام في مواجهة الأزمات المتعلقة بالكشف عن فضائح الفساد من المشكلات الرئيسية التي تواجه الباحثين في هذا المجال، فرغم أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام من التنبؤ بحدوث أزمة و التحذير من مخاطرها ، و نقل المعلومات المتعلقة بالأزمة و توجيه الجهود و الأنشطة وصولا إلي دور الإعلام الفعال في توضيح الدروس المستفادة من الأزمة بعد مواجهتها، فأن التراث العلمي المتاح في هذا المجال مازال قليلا. [xx]

وسائل الإعلام و نشر الفضائح السياسية :

تتمحور غالبية الفضائح السياسية التي تركز عليها وسائل الإعلام في ثلاث أنواع من الفضائح هي الفضائح الجنسية لرجال السياسة، الفضائح المالية أو الفساد المالي، وفساد استخدام السلطة. و يتمثل دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفضائح الموجودة بالفعل، وذلك يتم في إطار ثلاث مستويات الأول يتعلق بطرح موضوع يمثل في حد ذاته فضيحة للمتورطين فيه، المستوى الثاني طرح موضوع الفضيحة بما يشمله من تصريحات ليتحول بذلك إلي مجال خصب للحديث و المجادلات بين الجمهور مما يخلق جو من الفضيحة في المجتمع، المستوى الثالث يتمثل في إضفاء طابع درامي علي موضوع الفضيحة بصرف النظر عن طابعها.

يعتبر الكشف عن موضوعات متعلقة بالفضائح من المواد الهامة التي تتناولها وسائل الإعلام و تقوم الصحافة بدور رئيسي في عرض أو إعادة عرض الأصوات المختلفة ذات العلاقة بموضوع الفضيحة و باستخدام تقنيات تحريرية مختلفة يتم إضفاء طابع درامي مثير و مشوق للموضوع بحيث يتصدر العناوين الرئيسية للجريدة.

أن حديث الفضائح في أي دولة لا يعتبر ظاهرة فريدة و غير متكررة بل علي العكس هذا النوع من الموضوعات متكرر في كافة المجتمعات بأشكال مختلفة و هناك سمات للفضيحة تتمثل في:

١. تتضمن خرق للسلوكيات المتعارف عليها في المجتمع.
٢. تتعلق بتصرف يحدث خلف الأبواب المغلقة و يتم الكشف عنه فجأة .
٣. يثير تناول موضوع الفضيحة مهاجمة كل من يسمع عنها.
٤. يخرج من بين افراد المجتمع من يهاجم الأطراف المتورطة فيها.
٥. يشكل طرح موضوع الفضيحة تهديد لسمعة من تنالهم هذه الفضيحة.

ان دور الصحافة في معالجة مثل هذه الموضوعات يتمثل في التحقيق و الكشف عن جوانب الفضيحة المختلفة.[xxi]

يمكن رصد عدد من الدراسات التي أهتمت بتعامل وسائل الإعلام الكشف عن قضايا الفساد، منها الدراسة التي أهتمت بهذا الموضوع إلي أن العديد من الدول الأفريقية تعاني من الفساد، و تحتل نيجيريا مكانة متقدمة في قائمة الدول الأكثر انتشارا للفساد و ذلك وفقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية[xxii]، فقد أشارت هذه الدراسات إلي أن الفساد المنتشر في العديد من الدول الأفريقية و الذي يوصف بأنه منظم ، يكلفها حوالي ٢٥% من دخلها القومي و يمكن تقديره وفقا لتصريحات الرئيس النيجيري ب ١٤٨ بليون دولار ، لذا فأن السؤال الذي يطرح نفسه لم يعد هل يوجد فساد في الدول الأفريقية بل كيف يمكن مواجهة الفساد فيها؟ [xxiii]

و رغم أن الفساد ظاهرة لا تقتصر علي الدول الأفريقية بل تعتبر ظاهرة عالمية تعاني منها غالبية دول العالم، فأنه غالبا ما تحدث وقائع الفساد في الخفاء بين أشخاص متورطين فيها و لكن حينما تلقي الصحافة الضوء عليها تتحول إلي فضيحة مدوية تجذب الأنظار.

الفضيحة تعتبر نشر معلومات عن واقعة فساد و تقديم تغطية اعلامية لأحد مظاهر خرق او تجاوز الكود الأخلاقي في المجتمع. وسائل الإعلام تكشف المعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد و تحولها بذلك إلي موضوع يتم مناقشته بين فئات المجتمع ليتحول الأمر إلي فضيحة للشخص أو الجهة المعنية.

أصبحت وسائل الإعلام تقوم بدور فعال في الكشف عن فضائح الفساد حينما تلقي الضوء عليها و هي عادة مادة تحريرية تثير شهية الصحفيين لما يتوافر فيها من عناصر جاذبة للقراء كما تدعم دور الصحافة كسلطة رابعة في المجتمعات الحديثة[xxiv]. و من جانب آخر يساهم كشف وسائل الإعلام عن فضائح الفساد في المجتمعات المختلفة في اضطلاعها بوظيفة أساسية من وضائفها و هي حراسة مصالح المجتمع و

حمايته من مظاهر الفساد و الانحرافات المختلفة و تحذير أفراد المجتمع من وجود تجاوزات في أداء أحدى المؤسسات و خاصة الحكومية منها[xxv]

و يعتبر اتباع أساليب الصحافة الاستقصائية من أبرز الأساليب التي تتيح تغطية صحفية مناسبة لطرح قضايا الفساد في اي مجتمع و يشير المقصود بالصحافة الأستقصائية عملية الكشف عن أمور خفية للجمهور من خلال التغطية الصحفية و هي أمور تم اخفاءها عمدا من جانب شخص ذو منصب أو سلطة في المجتمع ، لذا يكون مطلوب من الصحفي استخدام مصادر معلومات و وثائق سرية و علنية و ايضا وضع فرضيات تفسر القضية التي يتم مناقشتها و ذلك للوصول إلي الكشف عنها و هي بذلك تعتمد علي معلومات يتم تجميعها بمبادرة من الإعلامي لأستجلاء حقيقة الموضوع المطروح و لتحقيق هدف مجتمعي نبيل و هو اصلاح أحوال المجتمع.[xxvi]

و غالبا ما يكون نقص المعلومات المتاحة من العوائق الأساسية للوصول إلي صحافة استقصائية قادرة علي الكشف عن جوانب القساد في المجتمعات المختلفة، هذا بالإضافة إلي عدة عوامل أخرى مثل التهديدات التي تصل إلي الصحفيين سواء بالإيذاء البدني أو حتي بالقتل، و أيضا العلاقات التي تربط المؤسسات الإعلامية المختلفة بالحكومات فهي كلها عوائق قد تحول دون قيام وسائل الإعلام بدروها في حراسة مصالح المجتمع بشكل فعال. [xxvii]

نتائج الدراسة التحليلية:

أن نتائج التحليل الكيفي للمعالجة الإعلامية لفضيحة رشاوي شركة ديلمر التي كشفت عنها التحقيقات الأمريكية في الصحف المصرية و النيجيرية و ذلك خلال الفترة من منتصف مارس و حتي منتصف سبتمبر ٢٠١٠يشير إلي عدة نقاط :

- كانت الصحف النيجيرية أسبق في الكشف عن تفاصيل هذه الفضيحة حيث بدأ اهتمام الصحف المصرية عينة البحث بطرح موضوع رشاوى شركة ديملر حين ظهرت أول تغطية صحفية لهذه القضية في ٣١ مارس ٢٠١٠ من خلال الخبر الذي نشرته الجريدة الوفد في صفحتها الأولي عن اعتراف مسئولين في شركة مرسيدس بدفع رشاوى لعدد من الموظفين المصريين[xxviii]، بينما نجد أن التغطية الصحفية في الصحافة النيجيرية لذات القضية بدأت في ٢٥ مارس ٢٠١٠ حينما نشرت جريدة Nigerian Compass تغطية اخبارية لمراسلها في نيويورك حول الاتهامات التي وردت في التحقيقات الأمريكية التي تشير إلي تورط عدد من المسئولين في نيجيريا في تلقي

رشاوى من شركة ديملر المنتجه لسيارات مرسيدس بنز مقابل أرساء عقود توريد لهذه الشركة[xxix]. وقد تضمنت هذه التغطية الخبرية تفاصيل عن قيمة الرشاوى التي دفعت و تواريخ دفعها و الجهات التي وقعت علي هذة العقود الأمر الذي يشير إلي قدرة الجريدة النيجيرية علي عرض التفاصيل المتعلقة بهذا الخبر بشكل أكثر تفصيلا مما قامت به جريدة الوفد المصرية.

- غلبت مواد الراي التي تم من خلالها التعليق علي الحدث علي التناول الصحفي في الصحافة المصرية لهذه الفضيحة. حيث نشرت العديد من المقالات في جريدة الوفد حول هذه القضية منها عدة مقالات افتتاحية في جريدة الوفد كتبها رئيس التحرير الأستاذ سعيد عبد الخالق سرد فيها تفاصيل الاتهامات الأمريكية و أشار إلي لجوء الإدارة الأمريكية إلي مثل هذه الاتهامات حينما تريد التخلص من مسئول مصري كبير حيث تقوم إحدى الشركات الأمريكية بالإدعاء انها دفعت له رشوة و استشهد في ذلك بقضية أحمد سلطان وزير الكهرباء السابق، و طالب في مقاله بسرعة فتح تحقيق حول هذه القضية في مصر[xxx]. هذا الطرح الإعلامي يعبر عن استراتيجية الإنكار لوجود الفساد واستبداله بنظرية المؤامرة التي تحاك في الولايات المتحدة الأمريكية ضد كبار المسئولين في الحكومة المصرية دون تفسير سبب هذه المؤامرة و لمصلحة من تحاك المؤامرة.
- دخلت الصحافة المصرية في سجال حول أسبقية صحيفة الوفد او المصري اليوم في الكشف عن هذه الفضيحة حيث ادعت جريدة المصري اليوم انها التي قامت بالكشف عن هذه القضيحة[xxxi] بينما واقع الطرح الصحفي يشير إلي ان جريدة الوفد هي التي طرحته أولا. و قد انشغلت الصحافة المصرية بهذه القضية الفرعية التي عرفت بقضية "القرصنة الصحفية" وهي قضية متعلقة بأخلاقيات مهنة الصحافة في مصر، عن التركيز علي القضية الرئيسية وهي ضرورة الكشف عن مدى صحة هذه الاتهامات وتحديد المتورطين فيها[xxxii].
- كشف تطبيق نموذج الموجات الإعلامية لتناول الصحف لقضايا الفساد علي معالجة الصحف المصرية و النيجيرية للكشف عن الاتهامات الموجهة لشركة ديملر بتقديم رشاوي لمسئولين في كلتا الدولتين لزيادة مبيعات الشركة عن تكثيف المعالجة الصحفية لهذه القضية وفقا لنموذج الموجات الإعلامية. وقد شهدت المعالجة الصحفية لهذه القضية أربع موجات رئيسية من التغطية الإعلامية في الصحافة المصرية. الموجة الأولى، وكانت أشدها قوة، بدأت مع الكشف عن هذه الاتهامات اثناء محاكمة مسئولي شركة ديملر امام المحاكم الأمريكية و التي أقروا فيها بتقديم الشركة لرشاوى لمسئولين في ٢٢ دولة منها مصر، وهو ما نشرته جريدة الوفد لتبدأ بعدها

المتابعات الصحفية لهذه القضية. بدأت هذه الموجة الأولى من التغطية الصحفية في ٣١ مارس ٢٠١٠ واستمرت حتي منتصف شهر ابريل ثم شهد الطرح الإعلامي للقضية هدوء نسبي، حتي بدأت الموجة الثانية من التغطية الصحفية لهذه القضية في ١٣ مايو ٢٠١٠ وذلك مع قرار الحكومة المصرية بإحالة ملف رشوة مرسيدس إلي النائب العام وهو ما رحبت به الصحف واعتبرته مؤشر لاقتراب الإعلان عن المتهمين في هذه القضية. وقد استمرت هذه الموجة عدة أيام وحتي نهاية شهر مايو لتهدئ المعالجة الإعلامية للقضية، أما الموجة الثالثة من التغطية الصحفية فقد بدأت في منتصف شهر يونيو و ذلك حينما تم الإعلان عن الطلب الرسمي الذي تقدم به النائب العام للسلطات الأمريكية للكشف عن المتهمين في هذه القضية، أما آخر هذه الموجات من التغطية الإعلامية فقد بدأ في ٢٨ يوليو مع زيارة المدعي العام الأمريكي لمصر والتي طرح فيها مجددا مسألة الكشف عن هوية المتورطين في هذه القضية، إلا انه لم يتم الكشف عنهم أبدا حتي نهاية فترة التحليل في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٠.

- عند تطبيق نموذج الأمواج العاتية للتغطية الصحفية لفضيحة الكشف عن تلقي مسئولين في دولة نيجيريا لرشاوى من شركة ديملر يتبين لنا وجود ثلاث مراحل من التغطية الصحفية لهذه القضية. الموجة الأولي من التغطية الصحفية بدأت مع الكشف عن الاتهامات التي طالت المسئولين في نيجيريا وذلك في ٢٥ مارس ٢٠١٠ لتتناول الصحف النيجيرية عينة الدراسة تفاصيل الوقائع التي وردت في المحاكم الأمريكية،أما الموجة الثانية من التغطية الإعلامية فبدأت في ١٢ يونيو ٢٠١٠ وذلك حينما استطاعت جريدة Next النيجيرية الكشف عن التفاصيل المتعلقة بهوية الوسيط النيجيري ونشرت أسمة ووظيفته واسم الشركة التي أنشأها باسم زوجته لتحويل أموال الرشاوى من خلالها[xxxiii].
- تشير بيانات التحليل الكيفي لمعالجة الصحافة المصرية لأزمة رشاوى ديملر بنز إلي التركيز علي مواد الرأي في هذه التغطية الصحفية حيث أهتم عدد من كتاب جريدتي الوفد و المصري اليوم بالتعليق علي هذه الفضيحة ، و كانت أبرز هذه المقالات تلك التي كتبها الأستاذ سعيد عبد الخالق رئيس تحرير جريدة الوفد و الذي فجر القضية لأول مرة من خلال أحدى مقالاته، و استمر في التعليق علي تطوراتها من خلال مقالاته اليومية. أما جريدتي الشروق و الدستور فقد كان اهتمامهما بهذه القضية أخباري في المقام الأول. أما بالنسبة للصحافة النيجيرية التي تم تحليلها فقد تركزت تغطيتها علي الجانب الخبري من هذا الحدث.

- أنتقدت التعليقات الصحفية التي نشرت في الصحف المصرية و النيجيرية عينة البحث، حول هذه القضية موقف الحكومتين و تجاهلهما لفتح تحقيق في هذه القضية و عدم سعيها للأفصاح عن شخصيات المتورطين في تلقي رشاوى فيها، وأعتبرت هذا التجاهل سببا في تفاقم مناخ عدم الثقة ومستوى الشفافية المطلوبين عند التعامل مع مثل هذه القضايا. وحينما فتح التحقيق فيها في كل من مصر ونيجيريا شككت التعليقات الصحفية المنشورة في قدرة لجان التحقيق علي تحديد المتورطين وذكرت الصحف النيجيرية قراءها بقضايا سابقة بدأ التحقيق فيها ولم يصل إلي تحديد المتورطين حتي أن الصحف النيجيرية اعتبرت هذا الإجراء من قبيل تضيع الوقت.
- حرصت صحف المصرية عينة الدراسة علي نشر المواد الأخبارية المتعلقة بهذه القضية في صفحتها الأولي وهو ما يعكس مدى اهتمامها بهذه القضية.
- عكست التغطية الصحفية لفضيحة رشاوى ديملر بنز في الصحف المصرية مدى تخلي بعض الصحفيين المصريين عن القواعد المهنية التي تستوجب الإشارة إلي مصادر الأخبار بدقة وعدم الاستيلاء علي الجهد الصحفي الخاص بالزملاء، الأمر الذي يعد سوء سلوك مهني وقعت فيه جريدة المصري اليوم، حينما أدعت انفرادها و أسبقيتها في تقديم التغطية الأخبارية لهذه القضية، رغم أن جريدة الوفد كانت الأسبق في الكشف عن هذه الفضيحة. فتح هذا الأمر الباب أمام سجال جانبي علي هامش التغطية الصحفية حول هذه القضية ركز علي الدفاع عن المعايير المهنية للصحافة في مصر، وقد ساهم تبادل الاتهامات بين الصحيفتين في تشتيت الانتباة عن قضية الرسوة الرئيسية إلي موضوعات فرعية.
- أعتمدت الصحف المصرية عينة الدراسة علي وكالة أنباء أمريكا أن أرابيك في تغطية وقائع هذه القضية خاصة في المرحلة الأولى التي تم التركيز فيها علي أجراءات المحاكمة التي شهدتها المحاكم الأمريكية ، أما في المراحل التالية من التغطية الصحفية لهذه القضية فقد تم الاعتماد علي تصريحات المصادر الرسمية المحلية مثل رئيس الوزراء ووزير الصناعة والنائب العام للكشف عن تطورات التعامل مع هذه الفضيحة ، كما اعتمدت أيضا التغطية الصحفية علي مصادر رسمية مجهلة تم الإشارة إلي انها تنتمي إلي جهات رقابية في الدولة لم يتم تحديدها، وذلك لتغطية موقف الحكومة المصرية من الكشف عن هذه الفضيحة ، أما الصحف النيجيرية فقد اعتمدت في الكشف عن هذه القضية علي مراسليها في نيويورك وعلي المصادر الرسمية في نيجيريا وأيضا علي السفير الأمريكي في نيجيريا الذي أشار في تصريح له لجريدة Punch إلي أن السلطات

النيجيرية لديها المعلومات الكافية حول هذه القضية لتبدأ في التحقيق مع المتورطين فيها[xxxiv]، وهو فيما يبدو تصريح يورط الحكومة النيجيرية بشكل أكبر في التستر علي المتورطين في القضية.

- كانت الاستراتيجية الإعلامية التي تعاملت بها الإدارة الحكومية المصرية مع هذه الفضيحة هي استراتيجية التجاهل التام و ذلك في بداية الكشف عنها وقد بدا هذا الأمر واضحا في الصمت وعدم التعليق أو اتخاذ موقف رسمي يساهم في الكشف عن جوانبها[xxxv]، ثم اتبعت استراتيجية كسب الوقت و ذلك لأقناع المتابعين لهذه القضية ان هناك مراسلات تتم مع الجانب الأمريكي لأستجلاء الأمر دون الإعلان عن ما أسفرت إلية هذه الخطوة.
- أتسمت التغطية الصحفية حول قضية رشاوي ديملر بنز في الصحف المصرية والنيجيرية بالتشابه حيث أن الصحف في كلا الدولتين لجأت إلي نفس المصادر عند التغطية الإخبارية مما انعكس علي حالة التشابه الكامل في نوعية المادة الإخبارية المنشورة، كما يمكن رصد حالة التشابه في مواد الرأي التى تم خلالها التعليق علي هذه القضية في الصحف المصرية عينة البحث ،حيث تم عقد مقارنات بين موقف الحكومة الحالية المتجاهل للأمر وموقف حكومات سابقة سعت إلي الكشف عن المتورطين في قضايا رشاوى، كما عقدت أيضا مقارنات بين موقف الحكومة المصرية من هذه القضية و مواقف حكومات في دول أخري اتهم مسئوليها بتلقي رشاوى واستقالوا من مناصبهم فور إثارة هذه الاتهامات.
- تبنت الصحف المصرية و النيجيرية عينة البحث دعوة الحكومة المصرية و النيجيرية والجهات الرقابية في كل دولة لأتخاذ مواقف تساعد في الكشف عن المتورطين في هذه القضية وهي بذلك قادت تطورات الحدث ولم تكتفي برصد ما يحدث .
- تميزت التغطية الصحفية لجريدتي الشروق والدستور لفضيحة رشاوي ديملر بنز بمحاولة اتباع بعض أساليب الصحافة الأستقصائية وذلك حينما تقدمت جريدة الشروق من خلال مراسلها في واشنطن، بطلب رسمي لوزارة العدل الأمريكية تطالبها بالإفصاح عن أسماء المتورطين في هذه القضية من الجانب الرسمي غير أن هذه المحاولة لم تكتب لها النجاح ، نظرا لرفض الجانب الأمريكي التعامل مع الأفراد وإشارته أن تعامل المحاكم الأمريكية يكون مع الطلبات الرسمية التي توجه إليه من قبل الحكومات فقط[xxxvi]. وفي محاولة أخرى لجريدة الدستور لأتباع أساليب الصحافة الأستقصائية حاولت الجريدة الحصول علي معلومات من خلال الاتصال بالموظف

السابق في شركة ديملر والذي كشف عن ممارسات الشركة غير القانونية في دول العالم المختلفة إلا أنه رفض الإدلاء بتصريحات صحفية، كما حاولت الجريدة الاتصال بمسئولي وزارة العدل الأمريكية إلا انه كان هناك احجام عن الكشف عن مزيد من المعلومات حول القضية[xxxvii]. أما الصحافة النيجيرية فقد استطاعت تقديم تغطية ذات تفاصيل دقيقة حول الجهات التي ينتمي إليها كبار الموظفين المتورطين في هذه القضية ونشرت اسم الدبلوماسي النيجيري السابق الذي تولي تحويل قيمة الرشاوى كما أستطاعت الصحف النيجيرية تقديم تفاصيل العقود التي ابرمتها الجهات النيجيرية مع شركة ديملر و قيمة الزيادة في العقود والتي بلغت ٢١% زيادة عن قيمة العقد الأصلي، كما ذكرت الصحف النيجيرية تواريخ التحويلات المالية و اسماء الشركات الوسيطة التي تولت تغطية هذه التحويلات والتي تم وضع بعضها في البنوك السويسرية، كما أشارت من خلال تغطيتها الصحفية إلي انتحار أحد العاملين السابقين في مكتب ديملر نيجيريا بعد استجوابه من قبل السلطات حول هذه الرشاوى. يمكن القول ان الصحافة النيجيرية استطاعت الوصول إلي تفاصيل حول القضية أكثر من تلك التي استطاعت الصحافة المصرية نشرها[xxxviii].

يمكن الأشارة إلي عدد من الملاحظات الختامية لهذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

- يعتبر غياب المعلومات و الحقائق التي يمكن الانطلاق منها للكشف عن الحقائق المتعلقة بموضوعات الفضائح المالية أحد الأسباب التي تدفع الصحافة المصرية إلي تقديم مواد تحريرية معتمدة علي الرأي في تغطيتها الصحفية بدلا من البحث عن مزيد من الحقائق، فالأمر يحتاج إلي اتاحة مناخ من الشفافية ليستطيع الصحفيون ممارسة دورهم بشكل أكثر احترافية.
- يعتبر مناخ التنافسية الساند بين الصحف سببا في احراز تقدم عند تغطية موضوعات الفضائح حيث تتنافس الصحف في تقديم تغطيتها وتحقيق الإنفرادات الصحفية الهامة.
- أكتفت الصحافة المصرية بالكشف عن الفضيحة والتعليق عليها دون ان يتطور الأمر إلي النجاح في تطبيق طرق الصحافة الاستقصائية للوصول إلي المتهمين الرئيسيين في هذه الفضيحة وهو ما يشير إلي ضعف قدرات الصحافة في القيام بدورها كسلطة رابعة تكشف وقائع الفساد التي قد تحدث في المجتمع.

- أن عقد دورات لتدريب الصحفيين علي اتباع أساليب الصحافة الاستقصائية عند تقديم تغطية صحفية لقضايا الفساد، قد يساهم في تطوير نوع التغطية الصحفية التي يقدمونها بالفعل.

إن هذه الدراسة تقتصر حدودها علي تقديم قراءة تحليلية لتناول الصحافة المصرية و النيجيرية لأحدي قضايا الفساد التي تم الكشف عنها عالميا في مطلع عام ٢٠١٠، وذلك في إطار دراسة دور الصحافة في الكشف عن قضايا الفساد و مدى نجاحها في تقديم تغطية استقصائية و مراقبة مصالح المجتمع في كلا الدولتين.

المراجع

[i] جريدة المصري اليوم ، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠.

[ii] Sang-Hwan Lee, 2010, Empirical Studies on International Anti-Corruption Situations: Focusing on the Correlations among Globalization, Democratization and Anti-Corruption. Paper to be presented at the Annual Conference of the International Studies Association, New Orleans, U.S.A..

[iii] – عبير محمود حمدي، ٢٠٠١، دور الإنترنت و الراديو و التلفزيون في إمداد الجمهور المصري بالمعلومات. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإذاعة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص ١٢٦ .

[iv] Libes, Tamar, Blum-Kulka, Shoshana, 2004, It Takes Two to Blow the Whistle. Do Journalists Control the Outbreak of Scandal?. American Behavioral Scientist . 47: 1153- 1170.

[v] عيسى عبد الباقي، ٢٠٠٤، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي.

[vi] Giasson, Thierry & Brin, Colette, (2010) La couverture médiatique des accommodements raisonnables dans la presse écrite québécoise :Vérification de l'hypothèse du tsunami médiatique. Canadian Journal of Communication Vol 35, Pp 431-453

[vii] Vasterman, Peter L.M, . 2005, Media-Hype, Self-Reinforcing News Waves, Journalistic Standards and Construction of Social Problems. *European Journal of Communication* ,Vol 20(4): 508–530.

[viii] عيسي عبد الباقي مرجع سابق

ix Yusha'u, Muhammad Jameel, 2009, Investigative Journalism and Scandal in Nigerian press. African Journalism Studies. 30 (2) pp155-174.

x - Dominic, Larorsa, News media perpetuate few rumors about 9/11 crisis. Newspaper Research Journal. Vol 124, No 1, 2003, Pp 10-21.

xi – محمد رشاد الحملاوي، إدارة الأزمات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧. ص ١٥-١٦.

xii - السيد عليوه، إدارة الأزمات و الكوارث.حلول عملية و أساليب وقائية. القاهرة: مركز القرار للاستشارات، ١٩٩٧، ص ٥.

xiii - كريمان فريد، تقييم كفاءة الاتصالات في إدارة الأزمة. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، ع٦، أكتوبر ١٩٩٩. ص ص١-٤٦.

xiv - عثمان محمد العربي. اتصالات الأزمة: مسح و تقييم للتطورات النظرية فيها. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، عدد ٥، يناير ١٩٩٩. ص ص٩٣-١٥٢.

xv - السيد عليوه، مرجع سابق، ص ٧

xvi - Yi,Huang Hui, 2006, Crisis situations, communication strategies, and media coverage. A multicase study revisiting the communicative response model. Public Relation Review . Vol 33, No 3, Pp 180-205.

xvii - Oyvind, Ihlen, 2002, Defending the Mercedes A Class: Combing and changing crisis response strategies. Journal of Public Relations Research. Vol 14, No 3, Pp 185-206.

xviii - Timothy, Coombs, 1998, An analytic framework for Crisis Situations: Better responses from a better understanding of the situation. Journal of Public Relations Research. Vol 10, No 3 , Pp 177-191.

xix - Ihlen Oyvind, Op.Cit.

xx – عادل عبد الغفار، مصادر معلومات طلاب الجامعات المصرية لمتابعة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ة توابعها. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،ع ٢٠ ، يوليو ٢٠٠٣، ص ٢٩٧-٣٣٥ .

xxi Ekstrom, Mat , Johansson, Bengt, 2008, Talk Scandals. Media, Culture & Society.Vol:30, Pp 61-79.

xxii Dike, Victor E, 2005 Corruption in Nigeria: A new paradigm for effective Control. Africa Economic Analysis, Available at: http://www.africaeconomicanalysis.org/articles/gen/corruptiondikehtm.html access in 5/30/2010.

xxiii Ronning, Helge, 2009, The politics of corruption and the media in Africa. Journal of African Media Studies, 1 (1) pp 155-171.

xxiv Muhammad Jameel Yusha'u, Op Cit.

xxv Coronel, Sheila S, 2008, The Media as Watchdog. Paper presented in Harvard-World Bank workshop. Available at: http://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Conference/Conference%20papers/Coronel%20Watchdog.pdf access in 10/06/2010.

xxvi مارك هنتر و آخرون، ٢٠٠٩، علي درب الحقيقة. دليل "أريج" الصحافة العربية الاستقصائية. متاح من خلال :

http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/publications/story_based_inquiry_ar.pdf

xxvii Bettina Peters, 2003, The media's role: covering or covering up corruption? Global Corruption Report. Available at: http://www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2003 access in 02/06/2010.

xxviii جريدة الوفد، ٣١ مارس ٢٠١٠ ، فضيحة من واشنطن: شركة مرسيدس تعترف بدفع رشاوى لمسئولين مصريين.

xxixNigerian Compass , 25 March 2010, Nigerian officials to face trial over N3.6b scam in US. available at: http://www.compassnewspaper.com/NG/index.php?option=com_content&view=article&id=44272:nigerian-officials-to-face-trial-over-n36b-scam-in-us&catid=672:top-stories&Itemid=794

xxx جريدة الوفد ١ ابريل ٢٠١٠، فضيحة رشوة شركة أمريكية لمسئولين مصريين هل تتجاهلها الحكومة أم تكرر سيناريو قضية أحمد سلطان؟

xxxi جريدة المصري اليوم، ٨ ابريل ٢٠١٠، المصري اليوم تحصل علي وثيقة أمريكية تكشف تفاصيل رشوة مرسيدس لمسؤول مصري كبير

xxxii جريدة الوفد، ١٠ أبريل ٢٠١٠، "المصري اليوم رائدة في فن السطو الصحفي، الوفد أول من فجرت فضيحة رشوة المرسيدس لمسئولين كبار"

xxxiii Next, 12 juin 2010 , Ambassador, Presidency officials in list of Daimler bribe takers. Available at: http://234next.com/csp/cms/sites/Next/Home/5579714-146/ambassador_presidency_officials_in_list_of.csp

xxxiv Punch, 21 Apr 2010 , Daimler bribery scandal Available at : http://www.punchng.com/Articl.aspx?theartic=Art20100421123878

xxxv جريدة الوفد، ٦ أبريل ٢٠١٠، " نظيف: لم يقرأ أو يسمعن فضيحةرشاوى الشركة الأمريكية لمسئولين مصريين!!"

xxxvi جريدة الشروق، ٢٢مايو ٢٠١٠، "مصادر أمريكية ترجح وجود صفقة لإخفاء هوية المسئول المصري في رشوة مرسيدس."

جريدة الدستور، ١٥ مايو ٢٠١٠، "هل يريد مبارك معرفة اسم المسئول الذي تلقى رشوة xxxvii

مرسيدس فعلا؟ "

xxxviiiPunch, 21 April 2010,